

## كلمة

الأمين العام المساعد للشؤون السياسية لمنظمة التعاون الإسلامي  
في  
الدورة الثانية للمؤتمر الإسلامي للأوقاف



مكة المكرمة - المملكة العربية السعودية

١٧ أكتوبر ٢٠١٧

بسم الله الرحمن الرحيم

أصحاب المعالي والسعادة  
حضرات السيدات والسادة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يطيب لي في مستهل كلمتي أن أتوجه بالشكر للإخوة الساهرين على تنظيم هذا المؤتمر الهام والهادف لخدمة الوقف وتنميته وبلورة رؤية استراتيجية للنهوض بالأوقاف في العالم الإسلامي.

إنني لجدُّ سعيدٍ لاختيار أم القرى، مكة المكرمة، لاحتضان الدورة الثانية للمؤتمر الإسلامي للأوقاف تجسيدا للعناية السامية التي يوليها خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - وحرصهما الحثيث على كل ما من شأنه تحقيق رفاهية الشعوب الإسلامية وازدهارها.

أصحاب المعالي والسعادة  
حضرات السيدات والسادة

من الثوابت الموثقة أن الأوقاف الإسلامية شكّلت في التاريخ الإسلامي، ولا تزال، آليةً يحتذى بها في العمل الإنساني وبرهنت أنها تطرح نموذجا تنمويا ناجعا كلما توفرت لها النظم التدبيرية التي تيسر حسن استغلالها، والاستفادة منها بطرق استثمارية تساهم في تطوير وإدارة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهنا تبرز الأهمية المحورية للوقف في تمويل الأصول العبادية وتعزيز الأنشطة الحياتية كذلك.

وانطلاقاً من قناعة الدول الأعضاء بأهمية الوقف في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، والحاجة الملحة لاستنهاض الأوقاف الإسلامية باعتبارها إحدى الركائز التي يمكن الاستناد لتطوير الاقتصاد الإسلامي، اعتمد مجلس وزراء الخارجية للدول الأعضاء في دورته الخامسة والثلاثين في كمبالا بجمهورية أوغندا في يونيو ٢٠٠٨م قراراً يجدد التأكيد على الدور الرائد لنظام الأوقاف الإسلامية في إثراء الحضارة الإسلامية، والإسهام الفاعل للأوقاف في بناء المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية في الدول الأعضاء، فضلاً عن إسهامها البارز في المجالين التربوي والصحي والتخفيف من وطأة الفقر. ودعا القرار الدول الأعضاء لتوفير المساعدة للأوقاف والعناية بها. وفي السياق ذاته، حضّ القرار الأمانة العامة للمنظمة والبنك الإسلامي للتنمية على العمل على تنظيم اجتماعات دورية لدراسة وتقديم التوصيات لتحسين أداء الأوقاف، خاصة تلك المخصصة للجامعات الإسلامية، وأبرزها الجامعات الإسلامية في النيجر، وأوغندا، وبنغلاديش.

ولا يفوتني في هذا السياق استحضار دعوة مؤتمر القمة الإسلامي الاستثنائي في مكة المكرمة في أغسطس ٢٠١٢ للحفاظ على مدينة القدس الشريف والإشادة بالجهود المستمرة التي تبذلها المملكة الأردنية الهاشمية للحفاظ على الأوقاف الإسلامية والمسيحية هناك.

وكما لا يخفى عليكم فإن البنك الإسلامي للتنمية انخرط بفعالية في تطوير أدوات استثمارية وتمويلية مبتكرة من خلال صندوق وقفه الدولي الذي ما انفك يقدم تمويلات معتبرة لمشاريع تنموية متعددة الاختصاصات الغاية منها تحقيق تنمية شاملة لصالح الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية في الدول غير الأعضاء.

## أصحاب المعالي والسعادة حضرات السيدات والسادة

من الجلي أننا اليوم بحاجة لإعادة صياغة مفهوم دور الوقف في سبيل تعزيز الاقتصاد الإسلامي وآلياته المختلفة. كما ينبغي العمل على إيجاد البيئة المحفزة للأوقاف عبر تطوير الأنظمة المؤطرة للعمل الوقفي، وتحديد احتياجات مجتمعاتنا، وإحياء الأوقاف المتعثرة، وابتكار صيغ جديدة تحرر الوقف من دوره التقليدي كي يعمل على تعزيز مسار التنمية المستدامة التي يتحقق بفضلها مبدأ التكافل الاجتماعي، وتكريس عنصر التوازن بين الشرائح المرفهة والمعوزة وتوطيد الاستقرار والأمن.

وإنني على ثقة من أن مداولات اجتماعكم هذا ستتمخض عنها توصيات مهمة وتدابير عملية تشكل أساساً لتثمين الأوقاف الإسلامية دراسةً وتطبيقاً.

وأسأل الله تعالى أن يوفقنا لكل خير ورشاد، وأن يكمل أعمال هذا الاجتماع بالتوفيق والسداد.

شكراً لكم، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.